

Michel Camau et Frédéric Vairel (dirs.).

Soulèvements et recompositions politiques dans le monde arabe

(Montréal: Les Presses de l'Université de Montréal, 2015). 509 p.^(*)

الانتفاضات الشعبية وإعادة تشكيل التركيبة السياسية في الوطن العربي

بن قاسم بن زيان

باحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران - الجزائر.

ترجمة: محمد الإدريسي

الدكتاتورية بمجموعة من البلدان العربية بعد أحداث ٢٠١١ (زين العابدين بن علي بتونس، حسني مبارك بمصر، معمر القذافي بليبيا...)، سواء من حيث محركاتها وأسسها الداخلية وانعكاساتها الخارجية الجهوية والدولية، بعيداً من كل أنواع التحليلات الصحفية والأحكام التمييزية التي طبعت التعامل المحلي والدولي مع ما بعد حركات «الربيع العربي».

يقع الكتاب في ٥٠٩ صفحات من الحجم المتوسط ويتكون من أربعة أقسام تعالج

يعد كتاب الانتفاضات الشعبية وإعادة تشكيل التركيبة السياسية في الوطن العربي، الذي صدر تحت إشراف كل من ميشيل كامو (Michel Camau) أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات السياسية أكس أن بروفانس بفرنسا، وفريدريك فيريل (Frédéric Vairel) أستاذ العلوم السياسية بمدرسة الدراسات السياسية لجامعة أوطوا بكندا، مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة التحولات السياسية والجيو - استراتيجية التي أعقبت سقوط الأنظمة

(*) في الأصل نشر هذا المقال باللغة الفرنسية، في: Belkacem Benzenine, «Michel Camau, Frédéric Vairel (dir.), Soulèvements et recompositions politiques dans le monde arabe.» *Lectures* [En ligne], Les comptes rendus, 2015, mis en ligne le 14 septembre 2015, (consulté le 5 juillet 2016), <<http://lectures.revues.org/18842>>.

أسهم في إعداد هذا الكتاب الضخم كل من ماري - نويل أياغي (Marie-Noëlle AbiYaghi)، ليلي باعمارا، كلير بوغراند (Claire Beaugrand)، مايكل بشير أيارى (Michael Béchir Ayari)، جويل بنين (Joel Beinin)، علي بنسعيد، لورين بونيفوي (Laurent Bonnefoy)، «آسيا بوطالب»، مريم كاتوس، ماري دوبيوك (Marie Duboc)، بودوان ديبيريت (Baudouin Dupret)، يوسف الغزلي، مونسيرو أومبيرادور باديمون (Montserrat Emperador Badimon)، جون - نويل فيري (Jean-Noël Ferrié)، فينسينت غيسير (Vincent Geisser)، فلورين كوستال (Florian Kohstall)، جون لاشابيل (Jean Lachapelle)، رومان لوكوت (Romain Lecomte)، فينسينت لوغراند (Vincent Legrand)، فابيو ميرون (Fabio Merone)، طوماس بيريت (Thomas Pierret)، هيرفي راينير (Hervé Rayner)، مارك فاليري (Marc Valeri)، وليلى فينال»، في إطار الحرص على الانفتاح على مختلف مقاربات العلوم الاجتماعية والسياسية للظاهرة الثورية الجديدة.

يجد القارئ المتفحص متن الكتاب نفسه أمام سؤال مُلحّ ومشروع من الناحية الإيبيسيمولوجية: ضمن أي مجال معرفي يمكن إدراج هذا المؤلف بشكل دقيق؟ هل العلوم الاجتماعية أم العلوم السياسية؟ هل يتعلق الأمر بأنثروبولوجيا سياسية للوطن العربي أم سوسيولوجيا الحركات السياسية والاجتماعية المعاصرة؟ أم أن الأمر يتعلق بمحاولة تفسير الحركة العربية في ضوء نظريات العلوم السياسية والعلاقات الدولية؟... لكن سرعان ما سيجد أن الأمر

قضايا ورهانات الاضطرابات الشعبية وإعادة تشكيل التركيبة السياسية لما بعد أحداث الربيع العربي استناداً إلى طبيعة التفاعلات بين «ظاهرة الثورة» (Le Phénomène de la Révolution) وطبيعة الممارسات والأفعال الاستبدادية - سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً... - بمجموعة من البلدان العربية.

ما يميز هذا الكتاب عن باقي الأعمال المكرّسة لما سمي «الربيع العربي» (Printemps Arabe) - والتي لم تخل في مجملها من أحكام متسرعة وتوصيفات جاهزة لمآل الحركات والثورات العربية - إضافة إلى أصالته ودقته العلمية، هو تركيزه على رصد ديناميات التعبئة السياسية والاجتماعية للشعوب العربية والتحول المصاحبة لها في المجال العام، في إطار البحث عن تفسير علمي للظواهر الثورية (Phénomènes Révolutionnaires) المصاحبة للربيع العربي (السلطوية؛ الأجهزة الأمنية؛ الأحزاب السياسية؛ النقابات؛ الشبكات الاجتماعية؛ النخب الفكرية والدينية؛ الشباب؛ النساء...).

كما أشرنا سابقاً، فإن الكتاب يتكوّن من مجموعة من المقالات موزعة على أربعة أجزاء لأكثر من ٢٥ باحثاً ومفكراً عربياً وغريباً، وهو الأمر الذي أسهم في إعطاء قوة علمية أكبر لتحليلاته وتفسيراته. يتم تجاوز النظرة التنميطية للحركات العربية كـ «احتجاج بدائي عنيف» ومختلف التفسيرات المرتبطة بـ «نظرية المؤامرة الغربية»، من أجل العمل على تحقيق التكامل بين «الشمال/المركز» و«الجنوب/الهامش» في إطار فهم ظاهرة ثورية إنسانية وكونية: الاحتجاج والاضطراب الشعبي في وجه الاستبداد والظلم.

كبير في التسريع بإسقاط النظام القائم - وبخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل والجيش التونسي - وجعل إمكان التغيير السياسي ممكناً، وهو الأمر الذي تم تغافله في كثير من التحليلات العربية والأجنبية التي حاولت البحث عن نظرية عامة تفسر الفعل الاحتجاجي الشعبي في إطار «الربيع العربي».

نكاد نجد إجماعاً بين مختلف الدراسات الاجتماعية - كما التحليلات السياسية والصحفية - على أنه كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور أساسي في الثورة التونسية ومختلف الثورات العربية، إلا أن «رومانلوكوت»، واستناداً إلى استطلاعات الرأي والدراسات الكمية، يعتبر أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تسهم في إنتاج الثورة التونسية بل في إعطائها الصبغة الدولية والتعريف بـ «الربيع العربي» على نطاق واسع فقط، بينما الحركات العمالية هي التي قادت المرحلة الانتقالية، الأمر الذي يجعلنا نعيد التفكير في مجموعة من المفاهيم الجديدة: الفضاء الاحتجاجي الإلكتروني، الاحتجاج الافتراضي، ثورة الفايسبوك... من منطلق أن «التقنيات الحديثة أداة فعالة لبناء الثورة لكن تظل الدبابات والمدافع قوة حقيقة لإبادتها».

يعود بنا علي بن سعيد إلى فترة الحكم الدكتاتوري لمعمر القذافي الذي عمل على بناء قوته المادية والرمزية من خلال السيطرة على عائدات النفط من جهة، وعلى المنافذ السياسية والاجتماعية للتغيير من جهة أخرى، الأمر الذي ولد غبناً ثقافياً بين قبائل الطوارق استمر لسنوات طويلة قبل أن ينفجر بفعل الربيع العربي. إن خصوصية النموذج الليبي كمجتمع قبلي، تاريخاً وحاضراً، جعلته مستعصياً على الدراسة والتقييم سواء ضمن

أعقد من ذلك كثيراً؛ لا يتعلق الأمر هنا بمحاولة إقامة تمايزات منهجية وإيبستيمولوجية بين الاجتماعيات (نسبة إلى العلوم الاجتماعية) والسياسيات (نسبة إلى العلوم السياسية) [تمايز بين الثقافة الثالثة والثقافة الرابعة]، بل بدعوى إيبستيمولوجية صريحة إلى تجديد الحوار بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية من جهة في علاقتها بالعلوم السياسية من جهة أخرى. في ظل تركيب وتعقيد الظاهرة الثورية العربية أصبح لازماً على الباحثين القطيعة مع منطق التخصص والانغلاق على حقل معين والعمل على استثمار مختلف التطورات الحاصلة في الثقافات المركزية (العلوم الغربية) في سبيل فهم البنى المجتمعية العربية الجديدة ومصالحة الثقافات الأربع (الطبيعية، الإنسانية، الاجتماعية ونضيف هنا السياسات) مع الواقع العربي.

فينومينولوجيا الانتفاضات الشعبية

ركز القسم الأول على تتبع السياق العام لميلاد الانتفاضات الشعبية من رحم المعاناة والقمع السياسي والاجتماعي بالبلدان العربية؛ ففي سنة ٢٠١١ أطلق مصطفى البوعزيزي الشرارة الأولى لثورة الياسمين بتونس - ولمسلسل الانتفاضات العربية بكل من مصر، ليبيا، اليمن، سورية... - معلناً عن بداية نهاية عهد زين العابدين بن علي. اعتبر «ميشيل كامو» أن السؤال الذي ظل مطروحاً هو كيف لحدث معزول (إقدام البوعزيزي على إحراق نفسه بمدينة سيدي بوزيد) - أن يسهم في إسقاط نظام سياسي قائم منذ عقود طويلة في أيام معدودة؟ بطبيعة الحال، كان لمجموعة من عناصر النظام السابق دور

حدود المنافسة الاحتجاجية

يناقش القسم الثاني مسألة امتداد الانتفاضات الشعبية نحو دول الجوار التي لم تعرف ثورات شعبية لكنها تضررت من الاحتجاجات^(١): المغرب والجزائر، ويمكن أن نضيف لبنان^(٢). أفرد «فريدريك فيريل» - باعتباره مختصاً في شؤون الحركات الاحتجاجية بالمغرب وشمال أفريقيا - ورقة تحليلية لحركة ٢٠ فبراير المغربية التي استطاعت حشد مختلف الشرائح الاجتماعية التواقفة إلى الحرية والتغيير - لكن تم دفن مساعيها السياسية والاجتماعية بموجب التعديل الملكي للدستور الرسمي للبلاد - من خلال تتبع أصولها، مساراتها، أنصارها، استراتيجية عملها وردود فعل السلطات المخزنية^(٣).

بالنسبة إلى مقال «مونسيرو أومبيرادور باديمون» (Montserrat Emperador Badimon)، نجد تركيزاً أكثر على الشباب العاطل من العمل في إعطاء القوة السياسية والاجتماعية لحركة ٢٠ فبراير من خلال المواجهة المباشرة مع الحكومة المنتخبة - وما أسفر عن ذلك من توترات شديدة بين الشباب والقوات العمومية - ورفع مطالب إسقاط الحكومة والفساد والإعراض عن

حقل العلوم الاجتماعية أو العلوم السياسية، نظراً إلى كونه «مجتمعاً أنثروبولوجياً» أسهم «الدم» أكثر من «الفيسبوك» في إشعال غضبه في وجه نظام معمر القذافي. هنا نرصد من جديد نجاعة المقاربة الأنثروبو - سياسية في دراسة الانتفاضات الشعبية كما التحالفات السياسية بمختلف بلدان الوطن العربي.

بالنسبة إلى النموذج السوري، رغم تركيز ليلي فينال على أهمية البعد الجماعي في إنتاج الثورة السورية، إلا أن العنف الشديد الذي قوبل به «الربيع السوري» يجعل من الصعب تحديد الأنساق الفاعلة بشكل مباشر في إنتاج المشهد الانتقالي. إن الثورة السورية، صحيح أنها ثورة الحرية، إلا أنها لم تنخرط في سياق «مظلوم في مواجهة ظالم» (الانتفاضة الشعبية في مواجهة النظام الدكتاتوري) بل تم تحريفها نحو أبعاد دينية وإثنية أكثر منها اجتماعية وسياسية (الصراع بين السنة والشيعة، المواجهات بين المسيحيين والمسلمين)، الأمر الذي وجب معه التريث في إصدار الأحكام والتوصيفات الجاهزة والتركيز على تحليل الوضع الاجتماعي والثقافي السوري وليس فقط الوضع السياسي.

(١) حول هذه النقطة، انظر: Joel Beinin, Frédéric Vairel, eds., *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Frédéric Vairel, «Qu'avez-vous fait de vos vingt ans ?» Militantismes marocains du 23-mars (1965) au 20 février (2011),» *L'Année du Maghreb*, vol. 8, (2012), pp. 219-238. Frédéric Vairel et Lamia Zaki, «Politisation sous contrainte et politisation de la contrainte: Outsiders politiques et outsiders de la ville au Maroc,» *Critique internationale*, vol. 50 (janvier-mars 2011), pp. 91-108.

(٣) انظر: Frédéric Vairel, «Les Formes autolimitées de l'action contestataire: Sur le fonctionnement de l'espace protestataire marocain,» *Hommage à Michel Dobry, Brigitte Gaïti, Johanna Siméant* (dir.), 2015, 18 p. (à paraître).

صمود الاستبداد

يعرض القسم الثالث الممارسات الأمنية وردود فعل القوى الرسمية في مواجهة الانتفاضات الشعبية العربية، حيث شهدت بعض البلدان (مصر، تونس) عجزاً تاماً لقوى الجيش والشرطة عن مواجهة ملايين المحتجين والمتظاهرين الغاضبين - لا يتعلق الأمر بالحجم وإنما بمشروعية المطالب أيضاً - وانتقالها من مرحلة قمع المتظاهرين وحماية النظام إلى مرحلة «حماية الثورة» والثوار (النموذج المصري). تم التركيز على أربعة نماذج عربية: نماذج ثورية (مصر) ونماذج احتجاجية (المغرب والأردن والبحرين). يؤكد «جون لا شابيل» الدور الكبير للجيش في إسقاط نظام مبارك، وحماية الثوار وحماية الثورة نفسها، حيث إن الرمزية التاريخية للجيش لدى المصريين - منذ ١٩٦٧ - جعلته ضامناً للثورة وحامياً للشعب من جهة، ومن جهة أخرى تم اعتبار خروج الجيش إلى الشارع اعترافاً مباشراً بدكتاتورية النظام السابق وعدم شرعيته الرسمية.

إذا كان النظام الجمهوري المصري يسمح نسبياً بالفصل بين النظام السياسي والجيش والشعب فإن باقي النظم الملكية العربية تمارس هيمنة واضحة على القوة العسكرية كما القوة الشعبية. اعتبر «جون - نويل فيري» أن الإصلاح الدستوري الذي تبناه النظام المخزني - الملكي المغربي أسهم في تعزيز شرعية النظام الملكي و«شعبيته»، والمحافظة على استمرار إحدى أقدم الملكيات بالعالم، والحفاظ على الوظيفية التحكيمية التاريخية للملك بين مختلف القوى السياسية، الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي جعله دون تطلعات جمهور الشباب العاطل

مطلب إسقاط النظام وتعويضه برهان الانتقال - بإرادة السلطان - من نظام ملكي دستوري إلى نظام برلماني.

تتوقف «ليلي باعمار»، بإسهاب كبير عند الأسباب التي أسهمت في استمرار نظام الحكم العسكري بالجزائر رغم الحركات الاحتجاجية القوية التي شنتها مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالبلد. يمكن اعتبار نظرية الاستثناء - على الشاكلة المغربية - وقضية الصحراء (التي يستغلها النظام السياسي الجزائري كما المغربي من أجل طمس البوادر الاجتماعية والثقافية للانتقال الديمقراطي) دافعين رئيسيين وراء إجهاض الانتفاضة الشعبية بالجزائر، إضافة إلى قوة القمع السياسي والثقافي التاريخي لسنوات التسعينيات.

إن غياب المثقفين والمفكرين العرب عن ساحة الربيع العربي - تنظيراً ومواقبة - جعل هذا الأخير انتفاضة شعبية أكثر منه حركة اجتماعية. رغم أن الحركات الاحتجاجية العربية كانت فرصة أمام مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية للتعبير عن رغبتها في الانفتاح على قيم الديمقراطية والتغيير والتمرد والثورة... إلا أن سقوط بعض الأنظمة السياسية كان لحظة ميلاد للطائفية بمختلف تجلياتها ومظاهرها (ليبيا، اليمن، سورية...). تعتبر كل من «ماري - نويل أياغي» و«مريم كاتوس» أن النموذج اللبناني وحده «من استطاع بلورة مشروع ثوري حقيقي من خلال السعي نحو إسقاط النظام الطائفي» وجعل الفضاء العام محركاً بنوياً لعلمنة النظام السياسي والاجتماعي.

خاصة داخل المجتمع إلى درجة الربط بين أي محاولة للتغيير السياسية والاجتماعية والمس بشخص السلطان - بشكل أكثر حدة من الأنموذج المغربي.

تحولات الفضاءات السياسية

يتناول القسم الرابع مسألة علاقة الانتفاضات الشعبية بالشريعة وحركة الأسلمة بالوطن العربي، إضافة إلى تطورات أحداث المشهد السياسي العربي خلال الفترة الانتقالية. حاول «بودوان دبيريت» رصد طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة بالوطن العربي، حيث إن نمط السلطة والمشروعية التقليدية (الذي تحدث عنه ماكس فيبر) ما زال يجد صده واسعاً في مختلف الأنظمة السياسية العربية ويؤثت المشهد السياسي الانتقالي الجديد. إن الشريعة لا تزال حجر الزاوية في كل نقاش سياسي حديث بل أصبحت تفرض نفسها ضمن اللعبة السياسية كعنصر من نفس طبيعة الحياة السياسية العربية. بالنسبة إلى الثورة السورية، يركز «طوماس بيريت» على تأثير الصراع الديني بين السنّة والشيعة على المسار العام للثورة، والدور الذي تلعبه العربية السعودية وقطر في أسلمة - أو سنية - الانتفاضة السورية في مواجهة المطامح الشيعية الإيرانية. في هذا السياق، يطرح «مايكل بشير أيارى» على طاولة النقاش مسألة صعود جماعة أنصار الشريعة بتونس، والتأثير الذي من الممكن أن تحدثه في المشهد السياسي العام في ظل توتر الأحداث بدول الجوار (ليبيا). ويرصد

من العمل الذي استسلم أمام الثقل الديني للملكية والقدسية الاجتماعية والثقافية - وليس السياسية - لشخصية الملك. بالنسبة للنموذج الثاني - الملكية الأردنية - يشدد «فينسينت غيسير» على دور التركيبة الثقافية والإثنية (السكان الأردنيين الأصليين والسكان الفلسطينيين الوافدين) في إجهاض الانتفاضة الشعبية واستغلال النظام لتؤثر العلاقة بين الطوائف بعضها ببعض، قبل أن تكون بين المجتمع والدولة، للتذكير بشرعيته الدينية وقدسيتها الاجتماعية في مواجهة المطالب الشعبية بإصلاح النظام السياسي والاجتماعي.

لم يحظَ الوضع السياسي والاجتماعي بمنطقة الخليج العربي باهتمام كبير من طرف الباحثين العرب كما الأجانب نظراً إلى إجهاض المشروع الثوري من طرف القوى الحاكمة وتجاهل الاحتجاجات الشعبية من طرف الأمريكيين والأوروبيين تفادياً لتقديم تنازلات قد لا تخدم مصالحهم بالمنطقة (في ما يتعلق بالعراق وإيران)^(٤). نجد «كلير بوغراند» تهتم بحالة البحرين التي عرفت بدورها - كباقي الملكيات العربية - حركات احتجاجية واضطرابات شعبية قوية تمت مواجهتها بالقمع الشديد إضافة إلى سد منافذ التعبير الحر عبر نزع الشرعية عن الاحتجاجات الشيعية أمام الساكنة السنية من أجل ربط الاحتجاج بالمطامح الإيرانية في المنطقة، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في استمرار الأسرة الملكية في السلطة. بالنسبة إلى الأنموذج العماني، ركز «مارك فاليري» على العلاقة بين الاحتجاج وشخصية السلطان، حيث إن السلطان قابوس يحظى بمكانة

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: Toby Matthiesen, *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013).

دينية أو جيو - استراتيجية وراء السياسات والاستراتيجيات العامة الحزب.

لا يتمثل المسعى العام لهذا الكتاب في إعطاء نظرة عامة عن الوضع السياسي والاجتماعي بالدول التي عرفت مداً قوياً للاحتجاجات الشعبية فقط، بل يمكن القارئ المتخصص من الاستفادة من رأي متخصصين عرب وأجانب من مختلف التخصصات العلمية والفكرية في ما يتعلق براهن ومستقبل الوضع السياسي بالبلدان العربية وتأثيره في دول الجوار.

في الختام، ما يمكن أن نسجله هو صعوبة تصنيف الكتاب ضمن تخصص معرفي معيّن نظراً إلى غنى الأوراق والفصول المكوّنة له واختلاف المنطلقات الفكرية والمقاربات الإبيستمولوجية للباحثين، من الصعب أحياناً تتبع مسار كرونولوجي وتأريخي معيّن بسبب استطراد الأحداث والأفكار وتداخلها، لكن مع ذلك نشيد بجرأة الباحثين وانخراطهم الموضوعي في نقاش القضايا الراهنة للربيع العربي. إن نهج الباحثين للمقاربة المتعددة التخصصات سيسمح للقارئ - خصوصاً الأجنبي - بفهم أشمل لطبيعة الانتفاضات العربية وراهن ومستقبل الحياة السياسية العربية لما بعد أحداث ٢٠١١، وسيمكن الباحثين وصنّاع القرار العرب من استشراف الواقع الهش للنظم السياسية والاجتماعية الجديدة والبحث عن صيغ توافقية تخدم رهان بناء دولة الحق والقانون وتحقيق الانتقال الديمقراطي والسياسي الموعود بعيداً من كل أنماط التعصب الديني والإثني والطائفي الذي يهدد مستقبل الوحدة العربية □

«لورين بونيفوي» شكلاً جديداً من أشكال التدين باليمن الذي أعقب إطاحة نظام علي عبد الله صالح: ولادة حزب الرشاد السلفي وانخراطه في الحياة السياسية اليمنية - مستغلاً اضطراب الأوضاع السياسية والإثنية والدينية بالبلاد - في إطار مشروع إسلاموي يرمي لاستحواذ الحركات السلفية على مكونات الحياة السياسية اليمنية لما بعد صالح.

تم تخصيص فصلين من القسم الرابع لمسألة قصور العملية الانتخابية بمصر عن بلورة الانتقال الديمقراطي وحماية الثورة الشعبية، حيث يركز «فلورين كوستال» على غياب استراتيجية سياسية واضحة للجيش من أجل إدارة المرحلة الانتقالية وبطء عمليات الإصلاح الديمقراطي، ما من شأنه أن ينعكس سلباً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمصر، وهو الأمر الذي تتطرق له «آسيا بوطالب» في حديثها عن تضارب المصالح بين مختلف الفاعلين في الثورة المصرية. يجب العمل على فهم طبيعة الرهانات المؤنثة للفضاء السياسي العام عبر التمييز بين ثلاثة فاعلين مؤثرين في المرحلة الانتقالية الحالية: المتظاهرون والمعارضون والجيش.

يسلط «فينسينت غيسير» في الفصل الأخير الضوء على موقف حزب الله من الانتفاضات الشعبية التي عرفت بالبلدان العربية، والموقف الغامض الذي نهجته القيادة العامة للحزب. في غياب شبه تام لدراسات علمية ملتزمة حول الدور الذي لعبه حسن نصر الله وقيادة حزب الله في الحياة السياسية العربية لما بعد الانتفاضات الشعبية (خاصة بسورية ولبنان)، لا يمكن الجزم بإمكانية غياب رهانات أو مطامح